المسؤولية القانونية عن انتهاك الملكية الفكرية بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي

(الشات جي بي تي نموذجاً–Chat GPT)

تقديم د. مجد نعمان عبد الله

دكتوراه في القانون الدولي العام،

عضو هيئة تدريس الكلية العصرية الجامعية ورئيس تحرير المجلة العصرية للدراسات القانونية.

رام الله –فلسطين.

Majd.abdallah@muc.edu.ps

مقدمة:

تطورت أنماط وصور انتهاك حقوق الملكية الفكرية[1] من طرق تقليدية[2] إلى طرق حديثة تزامنت مع تغلغل استعمال الأجهزة الحوسبية والإنترنت[3]، ثم إلى طرق أكثر حداثة يمكن أن نطلق عليها طرق خوارزمية[4] اتسم بها العصر الذي نعيشه، مناطها استغلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي[5]، والتي منها استخدام الذكاء

---

[1] عرفها جانب من الفقه القانوني بأنها: (كل الحقوق الناشئة عن أي نشاط أو جهد فكري يؤدي إلى ابتكار في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية) د. منير زهران، تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية، مجلة المحاماة المصرية، العدد الأول، 2001م، ص571، وبنفس المعنى، ياسر محمد حسن المحامي، ماهية الملكية الفكرية والمنظمات الدولية التي تدير الملكية الفكرية، مجلة المحاماة، العدد (2)، 2001م، ص583. في حين ذهب جانب من الفقه القانوني لتعريفها بكونها: (وهي الملكية التي ترد على أشياء غير مادية لأنها نتاج ذهني خالص يكون لصاحبها حق على نتاج ذهنية وثمرة فكره أين كان المظهر الذي يتخذ هذا النتاج أو تلك الثمرة) د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثامن، دار النهضة العربية، 1967م، ص275- 276.

أما التعريف الدولي للملكية الفكرية فقد تبنته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) بقولها: (الملكية الفكرية تشير إلى إعمال الفكر الإبداعية أي الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والنماذج والرسم الصناعي وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما الملكية الصناعية التي تشمل الاختراعات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبيانات المصدر الجغرافي من جهة، وحق المؤلف الذي يضم المصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والألحان الموسيقية والرسوم اللوحات والصور الشمسية والتماثيل والتصميمات الهندسية، كما تتضمن الحقوق المجاورة لحق المؤلف كحقوق فناني الأداء المتعلقة بأدائهم وحقوق منتجي التسجيلات الصوتية المرتبطة بتسجيلاتهم وحقوق هيئات الإذاعة المتصلة ببرامج الراديو والتلفزيون) منشورات وبيانات منظمة الملكية الفكرية العالمية، (wipo) الموجودة على الموقع الإلكتروني التالي، بتاريخ دخول 21-8-2023: https://www.wipo.int/about-ip/ar/

[2] من أمثلة الطرق التقليدية: تقليد محتوى ورقي محمي بحقوق المؤلف أو العلامات التجارية أو الشعارات بدقة لإنتاج نسخ غير قانونية. كذلك الاستنساخ غير المصرح به ويحدث هذا عندما يتم إنتاج نسخ غير قانونية من الأعمال المحمية بحقوق المؤلف، مثل الكتب أو الأفلام أو الألعاب، دون الحصول على إذن من صاحب الحقوق.

[3] كالوسائل الإلكترونية على سبيل المثال، وهي صفة حصرية تلحق بالملكية الفكرية لتدل على طائفة جديدة من (أوعية المعرفة) ظهرت مع بزوغ عصر الثورة المعلوماتية لتطرح أشكال جديدة من الملكيات المعرفية على خلفية أكثرية المجتمعات الإنسانية التي جاءت وليدة لعلوم الحوسبة والاتصال، والتي كانت من شأنها إتاحة المصنفات والإبداعات الفكرية وغيرها على أجهزة الحاسوب وعلى المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. افتتاحية مؤتمر الإسكوا والمؤتمر الإقليمي حول التطورات الحديثة للملكية الفكرية، المقام في لبنان في (5، 6) مايو، (2003) على الموقع الإلكتروني التالي، بتاريخ دخول 21-8-2023: https://www.wipo.int/portal/en/index.html.

[4] الخوارزمية: هي قوام الذكاء الاصطناعي وأهم عناصره، وتعني مجموعة من المسارات والخطوات الرياضية المتتابعة اللازمة لحل مشكلة ما، والمُعدّة برمجياً لكي تُعطي نتيجة مُعينة اعتماداً على مُعطيات ومُدخلات غُذيت بها.

Osonde A. Osoba , William Welser Tv, An intelligence in Our Image The Risks Of Bias And Errors In Artificial Intelligence, Rand Corporation, Santa Monice, Calif, 2017, p.4.

[5] الذكاء الاصطناعيArtificial Intelligence -(A.I) – ما هو إلا مُحاكاة لذكاء البشر، عن طريق القيام بالعمل على تطوير تقنيات تكنولوجية، تكون قادرة على أداء العطاءات البشرية بشكل ذكي عن طريق استخدام احتمالات المنطق من خلال البيانات.

Brigitte Lasry & Hael Kobayashi, Human Decisions Thoughts On Al, The united nations educational, Scientific and cultural organization, NETEXPLO, 2018, pp. 20-21.

وُيشير البعض بأن الذكاء الاصطناعي، هو قدرة التقنيات التكنولوجية الحوسبية على إعطاء نتائج من خلال مُعالجتها التي تتسم فيها بذكاء الإنسان الطبيعي.

Jacques Bughin , Eric Hazan , Artifical Intelligence The Next Digital Frontier? Mckinsey Global Institute, Mckinsey & Company, Discussion paper, June, 2017, p.6. Elaine Rich and Kevin Knight; Artificial Intelligence, McGraw Hill companies Inc. (2006), pp.105-192

الاصطناعي التوليدي[1]، في انتهاك بعض حقوق الملكية الفكرية لاسيما حقوق المؤلف، ولعلّ أصرخ مثال على ذلك هو تقنية الشات جي بي تي (ChatGPT)، وهو ما قد يثير إشكالية المسؤولية الجنائية والدولية في حالة نسخ أو نشر نصوص مكتوبة عن مؤلفات رقمية محمية دون إذن أصاحبها.

تشمل حقوق الملكية الفكرية قسمين رئيسيين وهما الملكية الصناعية[2]، والملكية الأدبية التي تتضمن حقوق المؤلف وما يرتبط به من حقوق مجاورة[3]، ولا شك أن هناك اتفاقيات دولية عديدة اضطلعت بتنظيم هذه الحقوق[4]، لاسيما اتفاقية (تربس)[5] التي بمقتضاها ألغى المشرع المصري كافة قوانين حقوق الملكية

---

[1] الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence) هو فرع من الذكاء الاصطناعي يهدف إلى إنتاج محتوى جديد وأصلي، مثل الصور والنصوص والأصوات، بدلاً من مجرد تحليل وفهم البيانات الموجودة. يتم استخدام تقنيات التوليد الاصطناعي لإنشاء محتوى جديد بناءً على الأنماط والمعرفة المكتسبة من بيانات التدريب. تعتمد تقنيات التوليد الاصطناعي على الشبكات العصبية الاصطناعية العميقة، وتحديداً الشبكات العصبية التوليدية (Generative Neural Networks) مثل شبكات العصبية المتقاطعة المولدة (Generative Adversarial Networks - GANs) والشبكات العصبية التوليدية التلقائية (Autoregressive Generative Networks) وشبكات العصبية العامة التوليدية (Variational Autoencoders - VAEs).
باستخدام هذه التقنيات، يمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي إنشاء صور وفيديوهات ونصوص وموسيقى وغيرها من المحتوى الأصلي الذي يمكن أن يكون مشابهًا للمحتوى الذي ينتجه البشر. يتم تدريب هذه النماذج على البيانات المتاحة، ومن ثم تطبيقها لإنتاج محتوى جديد بناءً على الأنماط والخصائص التي تعلمتها من البيانات.
تجدر الإشارة إلى أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يستخدم في عدة مجالات وتطبيقات، مثل توليد الصور الاصطناعية، وإنشاء الموسيقى التلقائية، وتوليد النصوص وإنشاء الروبوتات الحوارية ومحادثات الذكاء الاصطناعي مثل الشات جي بي تي، وتحسين تصميم واجهات المستخدم والرسومات ثلاثية الأبعاد، والعديد من التطبيقات الأخرى.
George Lawton, What is generative AI? Everything you need to know. Accessed 20-8-2023, On this website; https://www.techtarget.com/searchenterpriseai/definition/generative-AI

[2] والتي تتضمن براءات الاختراع والعلامات التجارية والأسماء التجارية ونماذج المنفعة والمؤشرات الجغرافية، والنماذج والرسوم الصناعية.

[3] انظر المادة 139 من قانون حقوق الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002.

[4] الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف (اليونسكو- 1952).
*اتفاقية لشبونة لحماية الأصول والتسجيل الدولي 1958 وتعديلاتها 1967-1979.
*ميثاق روما لحماية المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية 1961.
*المعاهدة الدولية للتعاون بشأن براءات الاختراع (وايبو- 1970)
*ميثاق جنيف لحماية منتجي الفونوغراف ضد النسخ غير الشرعي 1971.
*اتفاقية فيينا لوضع تصنيف دولي لمكونات العلامات 1973.
*معاهدة واشنطن حول حقوق الملكية للدوائر المتكاملة 1989.
*معاهدة قانون العالمات التجارية (وايبو- 1994).
*معاهدة حماية حقوق المؤلف (وايبو – 1996).
*معاهدة حماية الأداء والتسجيل الصوتي (وايبو – 1996).
*معاهدة بودابيست الدولية لمكافحة جرائم المعلوماتية والاتصالات 2001.
* اتفاقية التبادل الحر سنة 2004.

[5] وتسمى هذه المعاهدة "الاتفاقية المتعلقة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" تلك الاتفاقية المنشأة لتنظيم البراءات، نماذج المنفعة، التصاميم الصناعية، العلامات التجارية، البيانات الجغرافية، الأسماء التجارية، تصاميم الدوائر المتكاملة، المنافسة، المعلومات غير المكشوف عنها (الأسرار التجارية)، حماية الأصناف النباتية، حق المؤلف والحقوق المجاورة، إنفاذ

الفكرية لديه[1]، وأصدر قانون موحد لحماية لحقوق الملكية الفكرية في مصر وهو القانون رقم 82 لسنة 2002 بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية[2]، ليجيء هذا القانون شاملاً لكافة الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية لاسيما براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة، والعلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية، وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الأصناف النباتية. بناء عليه أصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذي لهذا القانون بالقرار رقم 1366 لسنة 2003، لتتواءم أحكامه كافة مع ما جاء في اتفاقية تربس من حيث الحماية القانونية المطلوبة لكافة أنواع حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن تقرير الجزاءات الجنائية كالحبس والغرامة المالية في حالة انتهاك أحد تلك الحقوق.

أما المشرع الفلسطيني فقد مر بأكثر من مرحلة، الأولى فترة الحكم الأردني للضفة الغربية والتي صدر خلالها قانون خاص بالعلامات التجارية (33) لسنة 1952، وقانون خاص ببراءات الاختراع (22) لسنة 1953. المرحلة الثانية حال حكم مصر لقطاع غزة في الفترة الزمنية ذاتها، فلم تُعدل السلطات المصرية الحاكمة على تشريعات الملكية الفكرية التي تواترت في فلسطين منذ الحقبة العثمانية[3]، باستثناء قرار الحاكم الإداري رقم (44) لسنة 1961 والذي نص على إقامة دائرة لتسجيل الاختراعات. أما المرحلة الثالثة والأخيرة حال الاحتلال الإسرائيلي، والأخيرة لم تُعدل كذلك الوضع القانوني الخاص بالملكية الفكرية. أما في عهد السلطة الفلسطينية فلم يصدر أي تشريع خاص بالملكية الفكرية، علما بأنه قد تم تقديم مشروع قانون خاص بحقوق

قوانين الملكية الفكرية والقوانين ذات الصلة، نقل التكنولوجيا، مواضيع أخرى، الملكية الصناعية. والتي اعتمدت بتاريخ أبريل 1994 [مراكش] ودخلت حيز النفاذ في يناير 1995. في ذلك إلى بوابة الملكية الفكرية (الوايبو) على الرابط التالي، بتاريخ دخول 2023/8/20: https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/details/231

[1] لاسيما القانون رقم 57 لسنة 1939 بشأن العلامات والبيانات التجارية وهو أول القوانين التي صدرت في مجال حماية حقوق الملكية الصناعية، كذلك قانون رقم 132 لسنة 1949 خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، والقانون رقم 354 لسنة 1954 بشأن حماية حق المؤلف المصري، وقانون رقم 38 لسنة 1992 بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف رقم 354 لسنة 1954 وغيرها من التشريعات الملغاة قبل صدور قانون. د. أمين مصطفى محمد، الحماية الجنائية لحقوق الملكية الصناعية في ضوء الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار المطبوعات الجامعية، 2021، ص2/16.

[2] الجريدة الرسمية – العدد 22(مكرر) بتاريخ 2-6-2002.

[3] وزعت قوانين الملكية الفكرية لأكثر من حقبة زمنية؛ ففي الحقبة العثمانية أشار إلى وجود قانونين مختصة بالعلامات التجارية، أو "العلامات الفارقة" كما اسم القانون، وبراءات الاختراع، وحق التأليف. وبخصوص الحقبة البريطانية (الاحتلال والانتداب)، أشار سمعان إلى أن سلطات الاحتلال في بادئ الأمر عملت على تفعيل قانوني العلامات التجارية وبراءات الاختراع العثمانيين، إلى أن صدر في العام 1921 قانونا جديدا للعلامات التجارية لحقه عدة تعديلات. وقد تم دمج هذا القانون وتعديلاته بنسخة جديدة في العام 1938. كذلك تم إصدار قانون جديد بخصوص براءات الاختراع في العام 1924 لحقه تعديلات في العام 1935. كذلك عمل البريطانيين مطلع العشرينيات على تفعيل قانون حق المؤلف (العثماني)، بموجب قانون انتدابي يعدل بعض مواد القانون الأصلي، إلى أن صدر القانون الانتدابي رقم (25) لسنة 1924 الموسوم بقانون الطبع والنشر، والقاضي بتطبيق القانون البريطاني لسنة 1911. إيهاب سمعان، قراءة في قوانين الملكية الفكرية في فلسطين، معهد الحقوق وبالتعاون مع كلية الحقوق والإدارة العامة، 2010، على الرابط التالي، بتاريخ دخول 21-8-2023؛ https://shorturl.at/ivxHR

المؤلف في العام 1998، غير أنه لا يخف عن البيان مدى التشابه في الأحكام الموضوعية بين ما سُنّ من تشريعات داخل الأراضي الفلسطينية من قوانين متعلقة بالملكية الفكرية والأحكام الموضوعية لاتفاقية التربس[1].

وفيما يتعلق بمفهوم الشات جي بي تي (ChatGPT)، فإنه نموذج لُغوي تم تدريبه على إنتاج نصوص مكتوبة بدقة عالية من خلال أوامر يتلقاها من المستخدم على هيئة محادثة تفاعلية لحظية[2]، ويُطلق عليه (المُحوّل التوليديّ المُدرَّب مُسبقًا للدردشة– generative pre–trained transformer)[3]، ويعتمد في إنتاجه النصّي علي كم هائل من البيانات أو ما يعرف بالبيانات الضخمة – (Big Data)[4] ، تم تحسين الشات جي بي تي من خلال تقنية تعلم آلي عميق[5] تسمى – Reinforcement learning from human feedback (RLHF) وهي أحد أنواع التعلم المُعزز من ردود الفعل البشرية، حيث تجمع هذه التقنية بين مسارين؛ الأول هو التعلم المعزز–Reinforcement Learning، والثاني التعلم من ردود الفعل البشرية (Human Feedback)، ويهدف إلى تحسين أداء نماذج التعلم الآلي عن طريق الاستفادة من توجيه البشر[6] فتكون أكثر نجاعة بالتزامن مع كثرة استخدامها وتفاعل الإنسان معها.

---

[1] سائد ضرار محمد ديب، أثر انضمام فلسطين لاتفاقية التريبس على قانون امتيازات الاختراعات والرسوم رقم (22) لسنة 1953، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2017، ص11 وما بعدها.

[2] ChatGPTis fine-tuned from GPT-3.5, a language model trained to produce text. ChatGPT was optimized for dialogue by using Reinforcement Learning with Human Feedback (RLHF) – a method that uses human demonstrations and preference comparisons to guide the model toward desired behavior. Accessed 20-8-2023, On this website;
https://help.openai.com/en/articles/6783457-what-is-chatgpt

[3] Roose, Kevin (5 Dec 2022). "The Brilliance and Weirdness of ChatGPT". A new chatbot from OpenAI is inspiring awe, fear, stunts and attempts to circumvent its guardrails. Accessed 20-8-2023, On this website;
https://web.archive.org/web/20230118134332/https://www.nytimes.com/2022/12/05/technology/chatgpt-ai-twitter.html

[4] د. محمود سلامة الشريف، الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف، العدد 3، المجلد 2، 2021، ص343.

[5] يُقصد بالتعلم الآلي العميق، هو قدرة الآلة أو التطبيق أو البرنامج على التعلم الذاتي والتلقائي من خلال البيئة المحيطة والتجارب السابقة، ولعلّ التعلّم العميق هو مُستقبل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لأنها تتطور ذاتياً بدون تدخل برمجي، ويتكون لها منطق خاص في التحليل والإجابة.

Brennan, T, Oliver, WL; The emergence of machine learning techniques in criminology. Criminology & Public Policy, Vol.12, I.3, 2013, pp. 551–562.

Jiangang Hao, Tin Kam Ho ; Machine Learning Made Easy: A Review of Scikit-learn Package in Python Programming Language, Vol.44, I.3, June 2019, pp.349-351.

[6] Lambert, et al., "Illustrating Reinforcement Learning from Human Feedback (RLHF)", Hugging Face Blog, 2022, Accessed 20-8-2023, On this website; https://huggingface.co/blog/rlhf

بيد أن الشات جي بي تي (ChatGPT) هو أحد تطبيقات الشات بوت (Chatbot) وهو برنامج أو نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي للتفاعل والتواصل مع الأشخاص من خلال واجهة محادثة[1]. وتعتمد تقنية الشات بوت (Chatbot)على تحليل النصوص ويستخدم الذكاء الاصطناعي لفهم واستيعاب رسائل المستخدمين وتوليد ردود مناسبة. يمكن للشات بوت أن يتعلم ويتحسن مع مرور الوقت من خلال تدريبه على المزيد من البيانات وتجارب المستخدمين[2].

تُستخدم الشات بوتات (Chatbots) في مجموعة واسعة من التطبيقات والصناعات. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدامها في خدمة العملاء لتقديم الدعم والاستجابة للاستفسارات، وفي التجارة الإلكترونية للمساعدة في عمليات الشراء والمعاملات، وفي المجالات الطبية لتوفير معلومات صحية ونصائح، وفي الترفيه لتقديم تجربة تفاعلية ومسلية[3]. من ثم تعتبر الشات بوتات جزءًا مهمًا من تطور الذكاء الاصطناعي، وتساهم في تحسين التفاعل بين البشر والآلات. ومع استخدام تقنيات التعلم العميق وتطور الشبكات العصبية، يتوقع أن تصبح الشات بوتات أكثر قدرة على فهم اللغة الطبيعية وتقديم ردود أكثر دقة وذكاء في المستقبل[4]، وهو ما لمسناه مؤخرا في الإصدار الأحدث للشات جي بي تي وهو "شات جي بي تي-4" (ChatGPT-4) الذي كانت نسبته في إعطاء النتائج أكثر دقة[5].

---

(1) ويعرفه البعض أنه برنامج يتيح التفاعل بين الإنسان والآلة باستخدام اللغات المختلفة، ويمكنه إجراء محادثات تفاعلية مع الإنسان من خلال الصوت أو النص.

Chung, M., Ko, E., Joung, H.J., & Kim, S.J. Chatbot e-service and customer satisfaction regarding luxury brands. Journal of Business Research, Vol.117, 2020, 587-595. Accessed 20-8-2023, On this website;

https://www.sciencedirect.com/science

(2) Okuda, T., & Shoda, S. (2018). AI-based chatbot service for financial industry. Fujitsu Scientific and Technical Journal, 54(2), 4e8

(3) Darius Zumstein1 and Sophie Hundertmark, CHATBOTS – AN INTERACTIVE TECHNOLOGY FOR PERSONALIZED COMMUNICATION, TRANSACTIONS AND SERVICES, IADIS International Journal on WWW/Internet, Vol. 15, No. 1, 2017, pp. 96-109.

(4) د. عبد الحميد عبد الله الهنداوي، إمكانية استخدام تكنولوجيا الشات بوت كأداة لتطوير إدارة العلاقة الإلكترونية، دراسة تطبيقية على عملاء البنوك التجارية في مدينة المنصورة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، 2020، ص450.

(5) أعطت شركة أوبن إيه أي المصنعة للشات جي بي تي مثالا لامتحان المحاماة المطلوب من خريجي كليات الحقوق في الولايات المتحدة قبل الممارسة المهنية، فقد سجل النموذج الجديد (ChatGPT-4) درجة أعلى بـ10% مقابل تصنيف النموذج الأقدم. وقالت الشركة ذاتها أن "شات جي بي تي-4" أقل احتمالًا بنسبة 82% لإظهار محتوى غير مسموح به مقارنة بسابقتها حيث شكلت الاستجابات غير الدقيقة والمعروفة باسم "الهلوسة" في النسخ السابقة تحديًا للعديد من برامج الذكاء الاصطناعي. وفي اختبار آخر فقد أظهر أن شات جي بي تي-4" وهو الإصدار الأحدث أنه أفضل من "جي بي تي-3" في فهم اللغة العربية، في

بناء عليه فالشات جي بي تي (ChatGPT) باعتباره أحد أنماط الشات بوت (Chatbot) هو نسخة متطورة من الذكاء الاصطناعي الذي تدرج عبر ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى هي مجرد استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة للأعمال الذي يقوم به شخص ما في إنشاء محتوى معين مثل مجرد التجميع البيانات أو البحث عنها، من ثم إذا وقع فعل من شأنه خرق لحقوق الملكية الفكرية تكون التبعة على الشخص نفسه. المرحلة الثانية وهي مرحلة مختلطة يزداد فيها حجم مساعدة الذكاء الاصطناعي تحت إشراف ورقابة المستخدم أو المتحكم المباشر كتنميط البيانات وتحليل جزء منها وفي هذه الحالة تظل أيضاً المسؤولية القانونية على عاتق الشخص المُتحكم أو المُستخدم أو المُوجه المباشر حال انتهاكه لأي من حقوق الملكية الفكرية، أخيراً؛ المرحلة الثالثة وهي التي يضطلع فيها الذكاء الاصطناعي منفرداً بإنشاء المحتوى دون إشراف ورقابة من أحد من خلال خوارزميات أعدت سلفاً لتدريبه على ذلك اعتماداً على تقنية التعلم الآلي العميق.

لا شك أن المخاطر المرتبطة باستخدام الشات جي بي تي تتناسب طردياً بأعداد مُستخدميه، فكلما زادت أعداد المستخدمين كلما ازدادت احتمالية انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وقد سجل عدد المشتركين في هذا البرنامج أو النظام المعلوماتي ما يقرُب من مليون مستخدماً في غضون 5 أيام فقط[1]، بينما كسر حاجز 100 مليون مُستخدم في شهرين تقريباً ليتربع بذلك على عرش النظم المعلوماتية الأكثر إقبالاً مقارنة حتى بوسائل التواصل الاجتماعي منذ بداية إطلاقها[2].

أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث من الناحية النظرية في بيان كيفية انتهاك الذكاء الاصطناعي التوليدي ومثال عليه – الشات جي بي تي – لحقوق الملكية الفكرية الرقمية، وبالأخص مع التطور التكنولوجي السريع وانتشار

ذلك إلى مقال: "شات جي بي تي-4".. أهم الميزات في تجربة عملية للجزيرة نت، بتاريخ 2023/3/20، على الرابط التالي بتاريخ دخول 21-8-2023: https://shorturl.at/pCILV

[1] لم يسبق الشات جي بي تي أي برنامج آخر من حيث سرعة المنصات الاجتماعية وصولا لمليون مستخدم، سوى تطبيق (ثريدز) الذي أطلقته شركة ميتا عام 2023، وهي الشركة الأم لـ "فيسبوك" لينافس منصة "تويتر- سابقا" "منصة "إكس" حالياً. سجل مليوني مستخدم في تطبيق (ثريدز) خلال أول ساعتين من طرحه، جاء في الترتيب الثالث عالمياً برنامج "انستجرام" الذي أطلق في 2010 ليستغرق 2.5 شهراً حتى يصل مستخدموه إلى مليون مستخدم، بينما احتاج برنامج سبوتيفاي لإلى 5 شهور للوصول إلى العدد ذاته، تلاه دروب بوكس في الترتيب الخامس بمتوسط 7 أشهر، ثم فيسبوك الذي وصل إلى مليون مستخدم في 10 أشهر. وذلك بحسب إحصاءات موقع ستاتيستا -Statista ، على الرابط التالي؛ بتاريخ دخول 21-8-2023: https://www.statista.com/chart/29174/time-to-one-million-users/

[2] يرجع في ذلك إلى مقال بعنوان: شات جي بي تي يصل إلى 100 مليون مستخدم بعد شهرين من إطلاقه، على الرابط التالي؛ بتاريخ دخول 21-8-2023:
https://www.theguardian.com/technology/2023/feb/02/chatgpt-100-million-users-open-ai-fastest-growing-app

الإنترنت، الذي بلغ عدد مستخدميه عالمياً حوالي 5.18 مليارات شخص أي بنحو 64.6% من سكان العالم وفقًا لأحدث الإحصائيات[1].

أما الأهمية العملية تكمن في بيان الآلية التي يمكن بها أن تثار المسؤولية الجنائية والدولية عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتحديد المسؤول جنائيا والأساس القانوني لإسناد هذا الانتهاك.

نطاق البحث:

يدور نطاق البحث حول نوعي المسؤولية القانونية عن انتهاك الذكاء الاصطناعي التوليدي لحقوق الملكية الفكرية وبخاصة الرقمية منها سواء المسؤولية الجنائية أو المسؤولية الدولية فضلا عن بيان صور الأفعال التي تمثل جرائم هذا النوع من الانتهاك، والآلية التي يعمل من خلالها الذكاء الاصطناعي التوليدي في إنتاج محتواه النصي المخالف بواسطة الشات جي بي تي، من ثم يخرج عن نطاق البحث أنواع المسؤولية الأخرى كالمسؤولية المدنية، كذلك مفهوم الذكاء الاصطناعي بصفة عامة وأنواعه دون التوليدي محل البحث، والأنماط المتعددة للشات بوت باستثناء الشات جي بي تي.

أهداف البحث:

يهدف البحث لبيان مفهوم الذكاء الاصطناعي التوليدي وبالتحديد برنامج الشات دي بي تي، والكيفية التي يضطلع بها في إنتاج المحتوى النصي، والأفعال التي تمثل مساساً بحقوق الملكية الفكرية أو بعضها، يضاف إلى ذلك تحديد الأساس القانوني لمساءلة منشئ ومطوري هذا النظام التقني الجديد على مستوى القانون الوطني والمواثيق الدولية.

إشكالية البحث:

[1] وبحسب أحدث الإحصائيات في 2023، يستخدم 59% من الناس الإنترنت بغرض الحصول على المعلومات، وفقًا لتقرير مؤسسة "وي آر سوشيال"، للاطلاع على التقرير كاملاً على الرابط التالي، بتاريخ دخول 27-8-2023:
https://wearesocial.com/uk/blog/2023/04/the-global-state-of-digital-in-april-2023/?u[%E2%80%A6]swearesocialcomukblog202304theglobalstateofdigitalinapril2023

تنقسم إشكالية البحث في حقيقتها إلى محورين، **الأول** هو كيفية قيام المسؤولية الجنائية عن انتهاك الشات جي بي تي لحقوق الملكية الفكرية في القانون الجنائي الوطني وغيره من القوانين ذات الصلة كقانون حماية الملكية الفكرية. أما **المحور الثاني** يتعلق بكيفية المساءلة الدولية عن ذات الانتهاك باعتبار أن حقوق الملكية الفكرية أضحت ذا طابع عولمي عابرة للوطنية تحميها معاهدات دولية كثيرة، فكيف تسأل دوليا الشركة المصنعة للشات جي بي تي أو للأفراد رغم تعارض ذلك مع الأصل المتمثل في قيام المسؤولية الدولية للدول دون سواها وفقا للقواعد العامة.

وعليه فان إشكالية البحث بمجملها تتمحور حول كيفية قيام المسؤولية الجنائية الوطنية، والدولية عن انتهاك الشات جي بي تي لحقوق الملكية الفكرية

ويثير البحث عدة تساؤلات لعل أهمها الآتي؛

1- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي التوليدي، والسمات التي تجعله مميزاً عن غيره في المساس بحقوق الملكية الفكرية أو أحدها؟

2- ما هو الأساس القانوني لقيام المسؤولية القانونية عن انتهاك الذكاء الاصطناعي التوليدي لحقوق الملكية الفكرية الرقمية سواء في التشريع الجنائي الوطني أو في نصوص المواثيق الدولية المرتبطة؟

3- كيف يتم تحديد المسؤول عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية الرقمية، وعلى من تقع المسؤولية على وجه الخصوص منشئ البرنامج أم مستخدمة أم البرنامج ذاته؟

منهجية البحث:

عمد البحث نحو وصف ظاهرة جديدة أضحت تلوح في الأفق وهي انتهاك حقوق الملكية الفكرية بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي وبالأخص الشات جي بي تي، في محاولة لتحليل وتفسير هذه الظاهرة من الناحية القانونية وإسقاط النصوص الواردة في قانون حقوق الملكية الفكرية المصري الموحد لعام 2002 عليه، فضلاً عن الإشارة إلى قوانين حقوق الملكية الفكرية في فلسطين، ومدى تأثر كلا المشرعين بالمعاهدات الدولية المعنية التي أضفت حماية على حقوق الملكية الفكرية، على وجه الخصوص ما يتعلق منها بقواعد المسؤولية الجنائية والدولية ومدى انطباقها على أفعال الذكاء الاصطناعي التوليدي، من ثم تكون منهجية الدراسة وصفية تحليلية مقارنة.

خطة البحث:

قسمت خطة الدراسة إلى مبحثين، لكل مبحث مطلبين على النحو التالي؛

المبحث الأول: النشاط غير المشروع للشات جي بي تي.

المبحث الثاني: إشكاليات المسؤولية وفقًا لطبيعة عمل الشات جي بي تي

المبحث الأول

النشاط غير المشروع للشات جي بي تي

تمهيد

لكي يُمكننا التعرّف على الأفعال التي تُشكل جرائم انتهاك لحقوق الملكية الفكرية عبر الشات جي بي تي – وهي محل المسؤولية الجنائية – نعرُج بداية إلى الكيفية التي يستخدمها هذا البرنامج لتوليد النصوص وبيان مدى اعتبار مصادره التي يستقي منها معلوماته هي مصنفات رقمية تخضع لحماية قانون الملكية الفكرية أم لا، وذلك على النحو التالي؛ أولا: آلية توليد الشات جي بي تي للنصوص تَمُسّ حقوق الملكية الفكرية. ثانيا: سلوك خوارزميات الشات جي بي تي التي تُمثل انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية.

المطلب الأول

آلية توليد الشات جي بي تي للنصوص تَمُسّ حقوق الملكية الفكرية

رغم أن شركة (أوبن إيه أي–OpenAI) المُنشئ والمُطور لتطبيق الشات جي بي تي لم تصرح عن الطريقة والآلية التي يعمل بها[1] باعتباره حقاً تكنولوجياً استثنارياً لها، إلا أن هناك ثلاثة مراحل لا مناص من المرور بهم حتي تتحقق النتيجة وهي إنتاج النص المكتوب عبر البرنامج، هذه المراحل هي؛ أولاً: التنقيب وجمع المعلومات والبيانات سواء كانت نصيّة أو إحصائية أو قواعد بيانات أو صور أو غيرها من أنماط البيانات المختلفة، ثانياً: مُعالجة هذه المعلومات والبيانات من خلال التدريب والتحسين، ثالثاً: التوليف والتوليد لإنتاج المحتوى النصّي المكتوب[2].

وما يهمنا في هذا المقام هو المرحلة الأولى التي يتم فيها جمع البيانات والمعلومات من مختلف مصادر الإنترنت المتنوعة كالمواقع الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمدونات، والمنتديات، والمنشورات، والصحافة الرقمية، والكتب، والملفات المرفقة بصيغها المختلفة، والمقالات الموجودة عبر الإنترنت وغيرها.

---

(1) بدأت سلسلة GPT بـ GPT-1، والذي كان نموذجًا لغويًّا واعدًا ولكنّه كان محدودًا بشكلٍ كبير. تمَّ بعد ذلك إصدار GPT-2 في فبراير 2019 وأظهر تحسينات كبيرة في فهمه للغة وقدرته على الرد. ومع ذلك، فقد كان GPT-3 الذي تمَّ إصداره في يونيو 2020 هو الذي أحدث ثورةً حقيقيَةً في مجال الذكاء الاصطناعي بقوَّته وأدائه غير المسبوقين.
بمرور الوقت، تمَّ تطوير GPT-3 لإنشاء GPT-3.5، وهو إصدار مُطوَّر ومُتاح مجانًّا على موقع OpenAI. بعد ذلك، أطلقت شركة OpenAI رسميًّا روبوتها الخاص ChatGPT في نوفمبر 2022 ولا داعي للذِّكر إنها قد حقَّقت نجاحًا فوريًّا ساحقًا.
بناءً على نجاح GPT-3.5، قدمت شركة OpenAI نسخة GPT-4 الذي فاق GPT-3.5 بمراحل والذي يُعدّ بمثابة شهادة على التقدّم السريع المُحرَز في البحث والتطوير التوليدي للذكاء الاصطناعي. محمد أحمد، كل ما تحتاج معرفته عن ChatGPT: معلومات عن ChatGPT، مقال منشور على الرابط التالي؛ بتاريخ دخول 24-8-2023: https://shorturl.at/hEIW0

(2) بالتالي لا يمكن اعتبار الشات جي بي تي مجرد أداة بحث كما هو الوضع في جوجل – Google، أو بينج - Bing أو غيرها من محركات البحث، لأنها تتمتع بسمات إضافية منها فهم النص وإنتاجه كما أنه يعمل بشكل تفاعلي يعطي تصور للمستخدم بانه يتعامل مع بشر مثله وذلك من خلال قدرته على فهم وتحليل ما يكتب له بدقة ما يسمح له بحل مسائل رياضية وتصميم البرامج والتحليل المالي والاقتصادي وكتابة الشعر وغيرها من المهارات التي لا يتمتع بها محركات البحث التقليدية. بالإضافة لكونه نموذج لغوي تم تطويره وتم تدريبه على مجموعة بيانات من النصوص الشاملة التي يستخدمها الإنسان وباستخدام تقنيات التعلم السريع، يستطيع ChatGPT تحليل هذه البيانات ومعرفة وهياكل اللغة البشرية وقادر على التعامل معها وفهمها.

ولعلّ التساؤل الجدير بالطرح هل تدخل تلك المعلومات والبيانات جميعها ضمن المُصنفات الرقمية المحمية بموجب قانون حماية الملكية الفكرية فيحظر استخدامها دون إذن صاحبها أم لا؟

يُقصد بالمصنفات الرقمية المحمية[1]؛ هي كل عمل يُعد نتاجاً ذهنياً مبتكراً أصيلاً يُبرز شخصية صاحبة[2] سواء كان عملاً أدبياً أو فنياً أو علمياً أيا كان نوعه أو طريقة التعبير عنه[3]، في بيئة تكنولوجيا المعلومات أو البيئة الرقمية[4]، وبالتالي فإن أي مصنف إبداعي مبتكر ينتمي إلى بيئة تقنية المعلومات يُعد مصنفاً رقمياً[5] متى اشتمل على إبداعات الذهن البشري[6] أياً كانت صورته.

من ثم يشترط لإضفاء الحماية الجنائية على المصنف الرقمي أن يتوافر فيه عنصر الابتكار على اختلاف نوعي محل الحماية بقواعد الملكية الفكرية (حقوق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية والتجارية) ويكون مُصنف حق المؤلف أصيلاً إذا كان مبتكراً، ومُصنف الملكية يمثل إبداعاً إذا ما كان جديداً، فالابتكارية والجدّة هما مناط الحماية بحقوق الملكية الفكرية وبهما تقوم[7]. فلا تتحقق الحماية الجنائية للمصنف الرقمي إلا إذا كان له الخاصية الفردية[8]، أي أنه متميزاً عما هو موجود من مصنفات وعمّا هو محتمل الوجود لمصنفات

---

(1) إذا كانت المصنفات الرقمية التقليدية تعتمد على الحامل الورقي فإن المصنفات الرقمية تعتمد على الحامل الرقمي، لذا سميت بالمصنفات الرقمية، كما يمكن أن يكون المصنف في أصل ورقي ثم يتم رقمنته بتمريره على جهاز الماسح الضوئي، فيصبح النص رقمياً يصلح للاستخدام في بيئة الإنترنت. د. محمد أحمد عيسى، حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في ظل القانون الدولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، م28، ع7، 2020، ص69.

(2) د. محمد محي الدين عوض، حقوق الملكية الفكرية وأنواعها وحمايتها قانونياً حقوق الملكية الفكرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2004، ص3.

(3) وهو ما نصت عليه المادة (١٣٨) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري لعام 2002 بأنه " في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للمصطلحات التالية المعنى الوارد قرين كل منها:
١- المصنف: كل عمل مبتكر أدبي أو فني أو علمي أياً كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه.
٢- الابتكار: الطابع الإبداعي الذي يسبغ الأصالة على المصنف.....".

(4) طه عيساني، الاعتداء على المصنفات الرقمية وآليات حمايتها، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013، ص7.

(5) أن جميع المصنفات الذهنية ما كان منها وليد نظام الحوسبة (برامج الحاسب الآلي، قواعد البيانات، الدوائر الطبوغرافية المتكاملة)، أو ما كان منها وليد التشبيك المعلوماتي (الإنترنيت) نطاق وعناوين الإنترنيت، والوسائط المتعددة، النشر الإلكتروني أو الرقمي أو أي توليف ابتكاري إلكتروني مستقبلي تجتمع في كونها مصنفات ذهنية ومن ثمّ فهي تشتمل على توافر عنصرين شكلي والمتمثل بالإجراءات اللازمة لوضعه في اطار الحماية المادية لتمييزه عن غيره من المصنفات وتحديده على وفق منهج شكلي كتسجيله لدى الجهات المختصة أو إيداع نسخ منها مخطوطة بيانية أو صورة طبق الأصل أو مجسم له لدى تلك الجهة، موضوعي والمتضمن موضوعه من حيث مادته وعنوانه واسم مؤلفه. وعلى أساس هذين العنصرين يحدد المشرع أحكام قانونية للمصنفات الإلكترونية. د. عمر أبو بكر بن يونس، الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنيت، الأحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية، دار الثقافة العربية للنشر، 2004، ص483

(6) فاتن حسين حوى، المواقع الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص13.

(7) د. كلود كولومبيه، المبادئ الأساسية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في العالم (دراسة في قانون المقارن)، مترجمة باللغة العربية، منظمة اليونسكو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995، ص21، 23.

(8) هذه النظرية التي تعرف بـ (الإسهام الذهني) أو (الجدة الموضوعية) أو (الوحدانية الإحصائية). د. مختار القاضي، مفهوم حق المؤلف، المكتبة الأنجلو مصرية، 1958، ص129.

في المستقبل وهذه الوحدانية، التي تمثل جوهر الابتكار يستند فحصها وتقرير وجودها في المصنف ذاته لا إلى شخصية مؤلفه.

يُشترط كذلك لشمول المصنف الرقمي بالحماية الجنائية ظهوره حيز الوجود[1]، فمن المعلوم أن مناط الحوسبة وتقنياتها هي المعلومات والبيانات المخزنة إلكترونيا والمتبادلة عبر أثير الإنترنت. ومناط الملكية الفكرية الرقمية هي تلك البيانات والمعلومات إذا ما شكلت كيانا منطقياً، كالبرامج وبنوك المعلومات والنصوص والكتب والمقالات والمدونات وغيرها. وهذا الكيان يمثل الجهد الذهني لمبتكره ومحل القيمة الاقتصادية وغاية الانتفاع مهما كانت طبيعة الوسائط الحاملة لهذه المنتجات الذهنية[2].

هذان الشرطان إذن لا ينطبقان على كل محتوى البيئة الرقمية الذي يستعين به الشات جي بي تي في إنتاج وتوليد محتواه النصيّ، من ثم يمكن تصنيف البيانات الموجودة على الإنترنت إلى ثلاثة أنواع: 1- بيانات متاحة. 2- بيانات محمية. 3- بيانات مختلطة.

المطلب الثاني

سلوك خوارزميات الشات جي بي تي التي تُمثل انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية

وفقاً للكيفية التي يعمل بها الشات جي بي تي فمن المتصور أن يرتكب بشكل إلكتروني من خلال خوارزمياته استلال واستنساخ ونشر المصنفات الرقمية المحمية فضلاً عن إعادة إنتاجها وبيعها من خلال

---

[1] أن إخراج المصنف للوجود هو عملية معقدة ومركبة تستلزم عدة مراحل أولها ميلاد الفكرة وهي مرحلة تقوم بين المرء وذاته، ومرحلة رسوخ الفكرة والاقتناع بها، بحيث تصبح قابلة للتصميم، ومرحلة الثالثة تتم فيه الجمع بين الأفكار عطائها وجهة معينة - وأخيار مرحلة تجسيدها في شكل خارجي.

Attendu que Mme X..., architecte d'intérieur, revendiquant la propriété intellectuelle de l'aménagement-type des magasins d'optique Alain Afflelou, tel que matérialisé dans le cahier des charges des commerçants franchisés sous ce nom, a assigné en contrefaçon les sociétés Alain Afflelou ; Attendu que la propriété littéraire et artistique ne protège pas les idées ou concepts, mais seulement la forme originale sous laquelle ils sont exprimés ; que pour rejeter la demande, la cour d'appel (Versailles, 11 octobre 2001) a souverainement estimé, à partir de faits dûment relatés, que les prescriptions et dessins invoqués se réduisaient à des principes généraux exclusifs d'indications suffisamment concrètes et précises ; qu'elle a également exposé en quoi la planche illustrative de la façade du magasin et la représentation d'un aménagement intérieur étaient l'une exempte d'originalité, voir: Cour de Cassation, Chambre civile 1, du 17 juin 2003, 01-17.650, Publié au bulletin, publié: consulté le 25/08/2023
https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?idTexte=JURITEXT000007047964

[2] د. محمد عبد الظاهر حسين، الاتجاهات الحديثة في حماية برامج الكمبيوتر والمعلوماتية، دار النهضة العربية، 2001، ص9.

اشتراك شهري يدفعه المستخدم للبرنامج، من ثم قد تتحقق أركان جريمة التقليد الرقمي (القرصنة الرقمية)[1] لتكون محل المسؤولية الجنائية.

ويقصد بجريمة التقليد الرقمي: (كل اعتداء مباشر أو غير مباشر على حقوق التأليف في مصنفات الغير الرقمية واجبة الحماية)[2] باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي المُعدّة لذلك.

ويتمثل الركن المادي لجريمة التقليد في مجموعة من الأفعال التي تضطلع بها خوارزميات الشات جي بي تي، وهي كل عدوان على حقوق الملكية الفكرية الرقمية والمساس بإحدى المصنفات الموجودة في بيئة الإنترنت، والذي يدور ما بين صورتين للعدوان أصليتين هما (النسخ والنشر) على أساس أن ما يدر من أي إنتاج فكري من منفعة مادية أو غير مادية يتحصل أساسا أما من نسخ المصنف حين يجري نقله للجمهور بطريق مباشر أو غير مباشر[3] لذلك يعتبر من قبيل التقليد الرقمي نسخ المصنف الإلكتروني دون إذن مؤلفه ودون موافقته. والنسخ يعني استحداث صورة أو أكثر مطابقة للأصل من مصنف مشمول بالحماية القانونية[4] باي طريقة أو شكل وسواء تم نسخ هذا المصنف بكامله وهو ما يعرف بالنسخ الكلي أو الحرفي أو بنسخ جزء منه وهو ما يعرف بالنسخ الجزئي لفقرات أو أجزاء منه[5]، ويدخل ضمن المفهوم العام للنسخ أفعال الآتية:

1. عمل صورة أخرى (نسخة) للمصنف الأصلي دون إذن من مالكه.

2. وضع صور أو (نسخ) عن المصنف الأصلي في عدة أجهزة حاسوب كمن ينسخ نسخة عن برامجية تشغيل أصلية ثم يقوم بتحميلها على عدة أجهزة.

---

(1) جدير بالذكر أن الفقه القانوني ومنه الجنائي وبغالبيته يرادف ما بين التقليد والقرصنة، غير أنه شاع استخدام مصطلح القرصنة للدلالة على الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في المحيط الرقمي. د. محمود عبد الرحيم الديب، الحماية القانونية الملكية الفكرية في مجال الحاسب الآلي والإنترنيت، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص50-74.
كما أن المعنى الواسع الذي فرضته شبكة الإنترنت على مفهوم القرصنة الذي كان يعني في بداياته (النسخ غير المشروع لنظم تشغيل وبرمجيات الحاسب الآلي) ليصبح بعد ظهور التشبيك المعلوماتي مصطلح يدل على أفعال العدوان التي لا تقع على برامج التشغيل وبرامج الحاسوبيات فحسب إنما على أي منتجات فكرية أخرى يتم نسخها على الشبكة كالنصوص والكتب والمدونات وغيرها من المحتوى الرقمي الموجود على الإنترنت. منير وممدوح الجنبيهي، جرائم الإنترنيت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، 2005، ص193.

(2) د. مختار القاضي، حق المؤلف، المرجع السابق، ص181.

(3) د. عبد الحفيظ بلقاضي، مفهوم حق المؤلف وحدود حمايته جنائيا، دار الأمان، 1997، ص501.

(4) وقد عرفت المادة 138 في فقرتها التاسعة من قانون حماية الملكية الفكرية المصري، (النسخ) بأنه "استحداث صورة أو أكثر مطابقة للأصل من مصنف أو تسجيل صوتي بأية طريقة أو في أي شكل بما في ذلك التخزين الإلكتروني الدائم أو الوقتي للمصنف أو للتسجيل الصوتي".

(5) خاطر لطفي، موسوعة الملكية الفكرية، دار المطبوعات الجامعية، 2004، ص179؛ د. علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الحاسب، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص21-22.

3. نسخ المصنف الأصلي والمتاجرة به لبيعه بمقابل[1].

أما الصورة الثانية لأفعال التقليد الرقمي يتمثل في نشر المصنف[2] وإتاحته للجمهور ويقصد به عرض المُصنف الرقمي المحميّ عبر الإنترنت وهو ما يضطلّع به برنامج الشات جي بي تي من خلال النافذة التي يتلقى فيها الأوامر، مما يسمح بتمكين المتصفحين للإنترنت من الوصول إليه والاطلاع عليه، وإتاحته للجمهور لغرض الاطلاع عليه بمقابل مادي أو من دونه[3].

وتعد المادة (١٨١) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري لعام 2002 هي الأساس القانوني لتجريم فعل التقليد حيث نصت على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

أولاً– بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي طبقاً لأحكام هذا القانون، أو طرحة للتداول بأية صورة من الصور بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

ثانياً– تقليد مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار

---

[1] يفصّل بعض الفقه الركن المادي المكون لجريمة التقليد الرقمي إلى الآتي:

1- السرقة المادية: وتتمثل السرقة المادية في الأفعال الآتية:

أ- ترجمة المصنفات المكتوبة دون الحصول على تصريح أو إذن من المؤلف الأصلي: وتتم هذه الصورة من الاعتداء بترجمة المصنف المكتوب سواء كان ورقياً أم رقمياً دون الرجوع على المؤلف الأصلي تحت ستار التشابه في الفكرة والموضوع بين المصنف الأصلي والمصنف المترجم.

ب- إقدام بعض دور النشر على إعادة طباعة بعض المؤلفات دون إذن أصحاب الحق عليها: قد تعمد بعض دور النشر على اختيار الكتب التي يزداد عليها الطلب أو التي يمر على نفاد طبعتها زمنا طويلا كل هذا يتم في الغالب في ظل غياب الوسائل الرادعة الكفيلة.

2- السرقة الأدبية للمصنفات المكتوبة: وتتمثل السرقة الأدبية في الأفعال الآتية:

أ- (الانتحال): ويقصد بها عرض أو تقديم المصنفات غير المكتوبة كليا أو جزئيا بعد تعديل فحواه كما لو كان مصنفا شخصيا للمنتحل.

ب- الاقتباس غير المشروع من المصنفات المكتوبة: ويعرف الاقتباس بأنه نقل أو اجتزاء المصنف المشمول بالحماية دون الإشارة إلى هذا المصنف، والاقتباس قد يكون في بعض الأحيان لأغراض علمية أو تعليمية وأحيان أخرى لأغراض تطبيقه. ويصعب أحيانا التميز بين الاقتباس المباح والاقتباس غير المباح إلا أن التطبيقات العملية أكدت أن الاقتباس يكون مباح متى ما كانت المقتطفات قليلة الجدوى ولا تؤثر على المصنف الأصلي العكس بالعكس. فاطمة حسن عبد الحسيني، د. محمد سلمان محمود، المسؤولية الجنائية للاعتداء على المصنفات المكتوبة، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، ص 19-20، على الرابط التالي؛ بتاريخ دخول 25-8-2023:

https://www.iasj.net/iasj/download/950d06001ef77ce2

[2] انظر تعريف النشر وفق المادة (138 - ف 10) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري، رقم 82 لسنة 2002.

وتكون إتاحة المصنف للجمهور بموافقة المؤلف أو مالك حقوقه، أما التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الاداءات فتكون إتاحتها للجمهور بموافقة منتجها أو خلفه".

[3] د. عمر محمد أبو بكر بن يونس، الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنيت، المرجع السابق، ص532.

مع العلم بتقليده.

ثالثاً– التقليد في الداخل لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي منشور في الخارج أو بيعه أو عرضه للبيع أو التداول أو للإيجار أو تصديره إلى الخارج مع العلم بتقليده.

رابعاً– نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

..... سابعاً– الاعتداء على أي حق أدبي أو مالي من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون.

ورغم أن المشرع المصري لم يذكر مصطلح (المصنفات الرقمية) على وجه الخصوص إلا أن تعبيره عن المصنفات كان مُطلقاً ولم يقيدها بكونها ورقية فقط لذا فهي تشمل كافة المصنفات التقليدية والرقمية، كما أن المشرع المصري عدد المصنفات محل الحماية وذكر ضمنها بعض المصنفات الرقمية مثل برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات سواءً كانت مقروءة من الحاسب الآلي أو من غيره كما ورد في نص المادة 140 من القانون ذاته[1].

وبخصوص الركن المعنوي لجريمة التقليد الرقمي فالمشرع المصري قد تطلب القصد العام في الجرائم حتى تتحقق جريمة التقليد ويتمثل هذا القصد العام بالعلم بتقليد المصنفات المكتوبة[2]. أما بيع وتصدير المصنفات المكتوبة المقلدة فلا يشترط العلم بها حتى يتحقق القصد الجرمي[3].

أما بخصوص العقوبة فهي تخييرية إما بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وتتعدد العقوبة بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الاداءات محل الجريمة.

---

[1] انظر المادة (١٤٠) من قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002.

[2] يسرية عبد الجليل، الحماية المدنية والجنائية لحق المؤلف، منشأة المعارف، 2005، ص 163

[3] عصمت عبد المجيد بكر، الحماية القانونية لحق المؤلف، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 2001، ص 66.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه. وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر، ويكون الغلق وجوبياً في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في البندين (ثانياً، وثالثا) من المادة 181. وتقضى المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

جدير بالإشارة أن هناك حالات يباح فيها نسخ ونشر المصنفات الرقمية دون أدنى مسؤولية على الشات جي بي تي أو مطوريه، لاسيما في الحالات التي يحصل فيها منشؤوه على تصريح أو إذن من صاحب الحق، كذلك تدخل المشرع الأمريكي[1]، على خلاف المشرع المصري بنصوص صريحة للحد من حقوق المؤلف الاستثنارية تحقيقا لقاعدة مهمة تقوم على التوازن ما بين المصالح الخاصة بالمؤلفين من جهة ومصلحة عموم المجتمع. وهذا التدخل لتحقيق هذه الموازنة قد أثمر عمّا يعرف بقاعدة الشفافية أو الاستخدام العادل للمصنّف الذهني المحمي في حقوق الملكية الفكرية التقليدية منها والرقمية[2] ومن هذه الحالات؛

1- نسخ المصنف المحمي للاستعمال الشخصي أو الجماعي بإذن صحاب حق المؤلف مع مراعاة

---

[1]Netanel, N; Making Sense of Fair Use. UCLA: School of Law, Lewis & Clark Law Review, Vol. 15, 2011, Accessed 25-8-2023, On this website;
https://escholarship.org/uc/item/5mh7w8hc#author

[2] في دراسة نشرتها مجلة "تكساس لو ريفيو -Texas Law Review " بعنوان "التعلم العادل -Fair Learning " لكل من "مارك ليملي- Mark A. Lemley وبريان كيسي - Bryan Casey" أشارت إلى أن استخدام الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر يعد عادلاً حينما يخدم غرضاً اجتماعياً وازناً، ولا يؤثر في السوق الأساسية لأصحاب الحقوق. وبالنسبة إلى منتقدي مبدأ "الاستخدام المنصف"، يشير هؤلاء إلى أن أشكال الذكاء الاصطناعي تستفيد من مجمل قواعد البيانات التي تتدرب عليها لأغراض تجارية. ويزعم المنتقدون أيضاً أن الشركات التي تقف وراء التعلم الآلي تستغل الاستخدام المنصف "للاستفادة المجانية" من عمل الأفراد، بالتالي يؤكد ذلك الرهط من النقاد أن الاتجاه الحالي الذي تسلكه روبوتات الذكاء الاصطناعي التوليدي يهدد سبل عيش المبدعين، بل أن خطرها قد يشمل المجتمع ككل إذا عزز الذكاء الاصطناعي المراقبة الجماعية وانتشار المعلومات المضللة.

في سياق متصل، يقارن المؤلفان تلك الحجج بحقيقة أنه كلما زاد الوصول روبوتات الذكاء الاصطناعي إلى مجموعات أضخم من البيانات كي تتدرب عليها، يؤول الأمر إلى اكتساب اتسم الذكاء الاصطناعي مستويات أفضل، بل أنه في ظل غياب هذا الوصول ربما ينتفي وجود الذكاء الاصطناعي على الإطلاق. بعبارة أخرى، ربما تندثر صناعة روبوتات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مهدها.

Mark A. Lemley and Bryan Casey; Fair Learning, TLR - Texas Law Review, VOLUME 99 - ISSUE 4, 2021, Accessed 20-8-2023, On this website;
https://texaslawreview.org/fair-learning/

السرية[1].

2- الاستشهاد بالمصنفات الرقمية للأغراض العلمية[2] وذلك باجتزاء بعض المقتطعات أو الفقرات عن المصنف نقلاً أو نسخاً، وان يكون ذلك الاستشهاد من حيث موضوعه محصور في الاقتباس القصير وان يتحقق في أصوله الشكلية الهادفة لاحترام الحق الأدبي للمؤلف من وجوب ذكر اسمه وبيان المرجع المستشهد منه بيانا كافيا نافيا للجهالة[3]، لذلك تعتبر جريمة تقليد رقمي اقتباس مقالة أو جزء منها منشـــورة على موقع الإلكتروني وإنزالها داخل نافذة الشات جي بي تي ونسبتها إلى البرنامج وليس لصاحب حق المؤلف.

3- استخدام الشات جي بي تي للمصنفات الشفوية كالمحاضرات والخطب والقصائد الملقاة والمرافعات القضائية وغيرها من المصنفات الرقمية التي تلقى علنا من خلال الإنترنت بهدف إعلام الجماهير عن أحداث معينة، أما إذا كان محلها قنوات مشفرة أو صفحات مغلقة ومحمية فاستخدامها لا يكون مباحاً وإنما يشكل جريمة تقليد رقمي[4].

المبحث الثاني

---

[1] وهو ما يعرف بفعل المحاكاة المباح للمصنفات الإلكترونية عن طريق إعداد نسخة أو نسخ عن المصنف بالاستنساخ الكامل أو الجزئي أو الترجمة أو الاقتباس أو التعديل أو التحويل أو أي شكل آخر لاستعماله استعمالا شخصيا سواء أكان الاستعمال شخصيا أم جماعيا خاصا مع مراعاة قاعدة السرية وعدم انتهاكها، لذلك لا يعتبر جريمة نسخ مقالة علمية عن شبكة الإنترنيت أو جزء منها وإتاحتها على شبكة داخلية لمؤسسة أو هيئة أو جمعية لها موقع خاص لا يصرح بالدخول إليه إلا للأعضاد. نواف كنعان، حق المؤلف، النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1992، ص280.

[2] نسخ المصنفات للأغراض العلمية أو من قبل المكتبات العامة أو مراكز التحقيق غير التجاري أو المؤسسات العلمية أو المعاهدات التعليمية أو التربوية لغرض حفظها وإتاحتها للجمهور لأغراض البحث العلمي، لذلك يعتبر مباحا نسخ وتسجيل البرامج التلفزيونية التعليمية المتاحة سواء أكانت مباحة أو مشفرة للأغراض التعليمية د. جميل عبد الباقي الصغير، المواجهة الجنائية لقرصنة البرامج التلفزيونية المدفوعة، دار النهضة العربية، 2000، ص46-47.

[3] د. عبد الحفيظ بلقاضي، مفهوم حق المؤلف وحدود حمايته جنائيا، المرجع السابق، ص450.

[4] د. نواف كنعان، حق المؤلف، النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، المرجع السابق، ص284.

إشكاليات المسؤولية وفقًا لطبيعة عمل الشات جي بي تي

تمهيد

بات من المعلوم أن العالم اليوم يواجه تحديات خطيرة وغير مسبوقة، وانتهاكات مستمرة ليست مقتصرة فقط على الحقوق المادية للإنسان، والمعروفة لدى الجميع، إنما أصبحت تمس حقوقه الفكرية أيضا، خاصة تلك المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي وما يتبعه من تطورات وإشكاليات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

لقد أصبحت الآلة قادرة على إنتاج أعمال إبداعية مثل الرسومات، والمعزوفات، والمقالات، والدراسات، والتحليلات، وإعداد كتب كاملة، من خلال الاعتماد على ما ينشره العقل البشري من إبداعات متنوعة تغذي هذه البرامج بالبيانات المتنوعة إذ لجأ باحثو الذكاء الصناعي إلى تدريب هذه البرامج لإنتاج مصنفات علمية تضاهي تلك التي ينتجها العقل البشري.

ما سبق بات يخيف الكتاب والمؤلفين وأصحاب المنتجات الفكرية، خاصة عند التطورات الأخيرة التي أنتجها الشات جي بي تي الذي هدد بحق العمل الإبداعي، وأتاح المجال لعشرات الأسئلة والاستفسارات وتخوفات كبيرة في كيفية حماية النتاج البشري، ونحن نتحدث هنا عن برنامج محادثة توليدية مدرب ومعد مسبقا ومغذى بمعلومات من صنع البشر بواسطة التعلم الآلي والتعلم العميق، بحيث يستخدم ما يطلق عليها تكنولوجيا فهم لغة الطبيعة من خلال الاعتماد الكلي على ما يقدم إليه من معلومات وتحليلات ناتجة عن المواقع الإلكترونية والمقالات المختلفة التي يستفيد منها بلغته الخاصة للاستجابة لما يطلبه الباحثين والمستخدمين فيما بعد.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير من قبل المستخدمين في كافة أنحاء العالم، إلا أن هنالك تخوفات كبيرة من قبل المؤلفين الذين باتت ممتلكاتهم الفكرية المدرجة إلكترونيا في مهب الريح، وعليه طرحت العديد من الإشكاليات والتساؤلات بشأن مدى قانونية مدخلات ومخرجات هذه البرامج حتى نحدد فيما بعد نطاق المسؤولية، وعليه نوقشت إشكاليتين على النحو التالي[1]:

المطلب الأول

[1] د. رانيا أبو الخير، شات جي بي تِي" والملكية الفكرية: إشكاليات وحلول، مجلة السياسة الدولية، متوفرة على الموقع التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/18516.aspx تاريخ الزيارة 3/ 9/ 2023

مدى مشروعية استخدام المصنفات الرقمية لتدريب الذكاء الاصطناعي دون إذن مالك الحق

تتمحور **الإشكالية الأولى** في السؤال التالي: ما مدى قانونية استخدام المصنفات الرقمية لتدريب الذكاء الاصطناعي دون إذن مالك الحق، أم أن ذلك يعد انتهاكا لهذا الحق؟

حيث أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تطلب كميات هائلة من بيانات التدريب، والتي تحتوي في كثير من الأحيان على معلومات محمية بحقوق الملكية الفكرية والطبع والنشر، ذلك من أجل إنشاء مخرجات عالية الجودة. وهذا يثير مخاوف بشأن ما إذا كان من الممكن جمع هذه البيانات واستخدامها بشكل قانوني وكيفية ذلك؟

وفي معرض الإجابة على هذا التساؤلات برزت فرضيتان:

- **الفرضية الأولى** عملية النسخ لتدريب الذكاء الاصطناعي يعد بلا هوادة انتهاكا لحقوق المؤلف، بل يستوجب الحصول على إذن من أصحاب الحقوق والحصول على تراخيص من أجل إجراء عملية التدريب، واستند أنصار هذا الرأي _ المؤلفين وأصحاب الإبداعات الفكرية_ إلى الاستناد إلى مفهوم النسخ، وفقًا لما ورد في قوانين حماية حقوق المؤلف على أنه إنتاج نسخة أو أكثر من أحد المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية على دعامة مادية، بما في ذلك أي تسجيل صوتي أو بصري" ووفقا لهذا النص فإن نسخ النص بأكمله أو جزء منه بأي شكل مادي، يعد من النسخ الممنوع والمحظور، بغض النظر عن الغرض من استخدامه.

يمكن التعليق على ذلك أنه إذا ما تم استخدام المصنفات الرقمية في عمليات تدريب الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعد من قبيل الانتهاك لحق المؤلف نظرا لأنه تم استخدام هذه البيانات دون إذن مالكها[1] هذا ما قادنا إلى النظر في الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثانية:** أن النسخ لغرض التدريب في هذا الشأن لا يعد من قبيل انتهاك حقوق الملكية الفكرية، بحيث لا يتطلب الحصول على إذن من أصحاب هذه المصنفات التي يمكن نسخها، ومن أبرز المعبرين عن هذا الرأي بالتأكيد، هم مطورو تقنيات الذكاء الاصطناعي وداعموهم وقد استند أنصار هذا الرأي إلى حجج سياسات الاستخدام العادل والاستثناءات الواردة على النسخ في اتفاقيات

[1] انظر المادة 6 من اتفاقية حقوق المؤلف لسنة 1996.

وقوانين حقوق المؤلفين[1]، حيث يرون أنه تم التشابه بين عمليات النسخ الجائز قانونا للمصنفات دون إذن مالك الحق من قبل الإنسان الذي يحتفظ بها في عقله ويستخدمها استخداما شخصيا، وتلك التي يمكن أن تحدث من جانب الذكاء الاصطناعي، بحيث أنه يمكن الاحتفاظ بالمصنفات والتدريب عليها واستخدامها استخداما شخصيا.

التعليق على الفرضيتين: أن المتفحص للرأيين السابقين يرى أن الرأي الأول هو الأقرب للصواب والعدالة في الحفاظ على حقوق المؤلفين الفكرية ناهيك عن ضعف الحجج التي أثارها أنصار الرأي الثاني من محاولة القياس على الاستثناءات الممنوحة للفرد في الاحتفاظ بالمصنفات في عقله، واستخدامها على المستوى الشخصي، إذ أن القياس هنا ليس في محله وغير جائز، كون الاحتفاظ الذي يقوم به الذكاء الصناعي بهذه النسخ يستفيد منها في توليد مخرجات جديدة لأشخاص جدد، بناء على طلبهم. وبالتالي، لم يعد مفهوم الاستخدام الشخصي متوفر وعليه نؤيد أن عملية التدريب والتطوير لبرامج الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى إذن وترخيص من المبتكر الأصلي (المؤلفين المبتكرين...) حتى يتسنى لهذه البرامج ومنتجيها استخدامها.

المطلب الثاني

مدى تمتع مخرجات تطبيق الشات جي بي تي بحقوق المؤلف

الإشكالية الثانية: تتمحور الإشكالية الثانية هنا حول جملة من الأسئلة على النحو التالي: هل تكون مخرجات تطبيق الشات جي بي تي محمية بقوانين حقوق المؤلف أم إنها تعد ملكا عاما متاح استخدامه للجميع؟ وهل تؤثر هذه الإشكالية وتتأثر بالفرضية السابقة المتعلقة بضرورة أخذ إذن من أصحاب الحقوق الأصليين عند التدريب أم لا؟ وعليه لمن حقوق الملكية ستضحي بعد ذلك هل هي لمنتج والمطور أم للمستخدم الذي أدخل أسئلته وتعليماته في التطبيق للحصول على النص الأدبي والمقالي؟ أم إنها لصاحب الحق الأصيل الذي أدرج مؤلفاته ومصنفاته إلكترونيا؟

تعددت الإجابات على هذه التساؤلات، ولكن يمكن أن نبرز ونبين عدة احتمالات متداولة وأخرى من وجهة نظرنا الشخصية وذلك على النحو التالي:

احتمالات متداولة[2]:

---

[1] انظر المادة العاشرة من اتفاقية حقوق المؤلف لسنة 1996

[2] رانيا أبو الخير، شات جي بي تِي" والملكية الفكرية: إشكاليات وحلول، المرجع السابق https://www.siyassa.org.eg/News/18516.aspx تاريخ الزيارة 2023/9/3

1. منح حق الملكية إلى **مالك التطبيق** ذاته وهذا ما يدعو إلى احتكاره لجميع الحقوق لوحدة دون مشاركة من الأطراف الأخرى في هذا الحق، ليخالف بذلك فكرة وجوهر حقوق المؤلف، لأن دار النشر التي تولت نشر الكتاب أو المنصة الإلكترونية التي تولت نشر المقال، لا تملك كامل الحق لوحدها إنما يبقى للمؤلف الأصلي الحق في هذا الخصوص كونه هو المنتج الأصلي وهذا من إبداعه وابتكاره.
2. منح الحق إلى **مطور التطبيق** كونه صاحب الفكرة ومطورها وهذا ما يزيد من نسبة الاحتكار للعديد من الإبداعات الممكنة على الرغم من أنه ليس المبدع والمبتكر للمصنف بالدرجة الأولى. ناهيك عن مرجعيته بشكل أو بآخر للمالك الأصلي للتطبيق.
3. منح حق الملكية الفكرية إلى **مستخدمي التطبيق**، لأن توجيه الأسئلة والتعليمات للذكاء الاصطناعي الشات جي بي تي يعد بمنزلة عملية تأليف ولكن هنالك إشكالية تتعلق بمدى صحة ودقة هذه الأبحاث ومخرجاتها ومدى إمكانية قبولها وممارسة حقوق الملكية الفكرية والإبداعية عليها وهل تعد من قبيل العمل المهني[1] أم لا؟
4. **عدم الملكية لأي جهة** يرى البعض[2] أن مخرجات الشات جي بي تي ملك شائع عام لا يوجد لها حقوق ملكية حيث يبرر ذلك في كون أن الفهم القانوني لمبدأ الأصالة[3] يتطلب وجود التأليف البشري، ووفقا لهذه الفرضية سنجد أنه لا يوجد بالفعل حقوق طبع ونشر في الأعمال التي أنشأها الذكاء الاصطناعي كون المؤلف هنا هي الآلة وبالتالي من الطبيعي أن تنتمي الأعمال الخالية من حقوق

---

[1] لا يفوتنا الإشارة إلى أن معلومات (تشات جي بي تي) ليس بالضرورة أن تكون دقيقة حيث أنه مجرد برنامج دردشة متقدم يستخدم البرمجة اللغوية العصبية (البرمجة اللغوية العصبية) لاستيعاب كميات هائلة من المعلومات وإنتاج استجابات تشبه اللغة البشرية إلى حد كبير. تقتصر قدراته حاليًا على الفهم النحوي، مما يعني أنه يمكنه تحليل البنية النحوية للجمل وفهم كيفية ارتباط الكلمات والعبارات ببعضها البعض داخل الجملة. على الرغم من أن (تشات جي بي تي) قادر على اكتشاف أنماط استخدام الكلمات والعبارات في السياق واستخدام هذه المعلومات لإجراء تخمينات مدروسة حول معنى الجملة أو العبارة، إلا أنه لا يزال يقترب من الفهم الدلالي من خلال التحليل الإحصائي، لهذا السبب، ردود (تشات جي بي تي) لا تعكس دائمًا الفهم الحقيقي للمفاهيم أو النظريات الأساسية المتعلقة بسؤال معين. (تشات جي بي تي) قادر على تحفيز الحوارات بشكل مستقل وبالتالي لديه القدرة على إنتاج محتوى محمي بموجب الملكية الفكرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المقالات وكلمات الموسيقى وأكواد البرمجة والترجمات النصية. تعتمد النتائج التي ينتجها (تشات جي بي تي) على البيانات التي تمت برمجته بها والتقنيات الحسابية المستخدمة وقد لا تكون مناسبة دائمًا لجميع الأهداف. حول ذلك:

C.D., Manning and H Schutze, Foundations of Statistical Natural Language Processing (Cambridge, MA, MIT Press 1999) p 3.

[2] Lucchi, N. (2023). ChatGPT: A Case Study on Copyright Challenges for Generative Artificial Intelligence Systems. European Journal of Risk Regulation,2023. p: 23.

[3] تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية برن لا تنص صراحة على شرط "الأصالة" للأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر، إلا أن العديد من الدول تطبق هذا الشرط.

الطبع والنشر إلى الملك العام.

ويمكننا الرد على ذلك: أنه لا يمكن الغاء حقوق الملكية وعدم نسبتها لاحد وان تبقى ملكا شائعا ذلك لأنه لا يمكن لنظام الذكاء الاصطناعي أن يحل محل المؤلف البشري بشكل كامل، فذلك يتطلب القدرة على تصور العمل الإبداعي وإكماله بشكل مستقل دون الاعتماد على تدريب واضح أو تعليمات مبرمجة مسبقًا. ولكن ما يمكن قوله أن استمرار التقدم التكنولوجي، يجعل من المعقول تصور انخفاض تدريجي في مشاركة الإنسان في العملية الإبداعية، مما يؤدي إلى ظهور إبداعات جديدة لا يمكن أن تنسب إلى شخص معين أو جهة معترف بها إلا أن القدرات الحالية لـ (تشات جي بي تي) في الوقت الحاضر وفي أخر تحديث له قد لا تتماشى مع هذه الرؤية.

وعلى خلاف الرأي السابق صدر حكم قضائي مهائي من محكمة الاستئناف الإنجليزية برفض منح براءة اختراع لمنتجات الذكاء الاصطناعي الناتجة عن آلة تسمى (DABUS)[1]، حيث رفعت دعوى قضائية ضد المراقب العام لبراءات الاختراع والتصميمات والعلامات التجارية بإنجلترا (المدعى عليه) من المدعي الطالب منحه براءة اختراع وهو (ثالر)، وقدم دكتور (ثالر) طلبًا للحصول على براءة اختراع في 17 أكتوبر 2018، لما قيل إنه اختراع لنوع جديد من حاويات الأطعمة أو المشروبات (طلب براءة الاختراع في المملكة المتحدة– GB1816909.4). وقدم طلباً آخر في 7 نوفمبر 2018، للحصول على براءة اختراع لما قيل إنه اختراع لنوع جديد من المنارة الضوئية وطريقة جديدة لجذب الانتباه في حالات الطوارئ (طلب براءة الاختراع في المملكة المتحدة– GB1818161.0).

وقد قدم الدكتور (ثالر) كلا الطلبين بموجب قانون براءات الاختراع الإنجليزي لعام 1977 ولم يتم تقديم أي وثيقة منفصلة تثبت بأن مخترعهما إنسان. كما أن نماذج طلب منح براءة الاختراع المرفقة بالوثائق أن الدكتور (ثالر) *لم* يكن مخترعًا للاختراعات الموصوفة في الطلبات.

استجاب مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة لطلبات الدكتور (ثالر) ورد عليها برسالتين مؤرختين في19 نوفمبر 2018 و27 نوفمبر 2018، على التوالي، للحصول على مزيد من المعلومات، أهمها بيان بتحديد هوية الشخص أو الأشخاص الذين يعتقد أنهم المخترعين، وكان رد الدكتور (ثالر) أنه ليس هو المخترع،

[1] للاطلاع على وقائع القضية كاملة، يرجى زيارة الرابط التالي بتاريخ دخول 1-2-2024:
https://www.supremecourt.uk/cases/uksc-2021-0201.html

وقيل له إنه يتعين عليه تقديم هذه البيانات في غضون ستة عشر شهرًا من تاريخ الإيداع وفقًا للمادة 13 من قانون 1977 والقاعدة 10(3) من قواعد براءات الاختراع لعام 2007 (SI 2007/3291).

قدم الدكتور (ثالر) ما اعتبره بيانات اختراع، في 23 يوليو 2019، وفقًا لما يقتضيه القانون، في نماذج منفصلة (النموذج s7). وقد أفصحت بيانات هذه النماذج والوثائق المرفقة لها عن اعتقاد الدكتور (ثالر) أن كل من هذه الاختراعات تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي لآلة تسمى (DABUS) وأنه حصل على حق منح براءات الاختراع التي تقدم بها لأنه يمتلك تلك الآلة.

رد مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية على هذه الرسائل في 8 أغسطس 2019، وأبلغ الدكتور (ثالر) بأنه لم يمتثل لمتطلبات قانون براءات الاختراع لعام 1977 فيما يتعلق بأي من الطلبين لأنه فشل في تحديد هوية الشخص الذي يعتقد أنه مخترع الاختراع المذكور.

ولذلك، طلب مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية من الدكتور (ثالر) تقديم نماذج بديلة تتوافق مع متطلبات قانون 1977 وتصحح أوجه القصور المبينة، وتم تحذير الدكتور (ثالر) من أنه إذا فشل في القيام بذلك خلال الفترة المحددة، فسيتم سحب الطلبات.

ورد رد الدكتور (ثالر) على هذه الطلبات في رسالة من خلال محامي براءات الاختراع الخاص به، السيد روبرت جيهان، وهو شريك في شركة ويليامز باول، بتاريخ 28 أغسطس 2019. وأكد السيد جيهان أن (النموذج 7) قد تم تقديمه بشكل صحيح فيما يتعلق بكل طلب وأنه تم استيفاء متطلبات قانون 1977 ولوائحه. وقال إن ذكر المخترع مطلب إجرائي وقد تم استيفاؤه. ومع ذلك، فقد أرفق مع الرد بيان مصاحب يوضح أن الدكتور (ثالر) لم يحدد أي *شخص* يعتقد أنه مخترع لأن الاختراع تم تصميمه فقط من قبل برنامج (DABUS) المزود بالذكاء الاصطناعي. ويترتب على ذلك، قال السيد جيهان المحامي، أنه يجب تسمية (DABUS) كمخترع.

زعم المدعي أن تفسير المادة 7 المتعلقة بالحق في طلب براءة الاختراع والحصول عليها لم تحدد أن يكون المخترع إنسانا، حيث نصت في فقرتها الأولى على أن (1) يجوز لأي شخص أن يتقدم بطلب للحصول على براءة اختراع إما بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر.

وفي فقرتها الثانية على أن:

(2) يجوز منح براءة اختراع لكل من؛

(أ) في المقام الأول إلى المخترع أو المخترعين المشتركين؛

(ب) لأي شخص أو أشخاص، بموجب أي تشريع أو قانون، أو أي قانون أجنبي أو معاهدة أو اتفاقية دولية، أو بموجب شرط قابل للتنفيذ لأي اتفاق مبرم مع المخترع قبل صنع الاختراع، .....

(ج) إلى الخلف أو الخلفاء في ملكية أي شخص أو أشخاص مذكورين في الفقرة (أ) أو (ب) أعلاه أو أي شخص..... وليس لأي شخص آخر.

وفي الفقرة الثالثة (3) من المادة ذاتها نصت على أن " تعني كلمة "المخترع" فيما يتعلق بالاختراع أن المصمم الفعلي للاختراع و"المخترع المشترك" يجب تفسيرهما وفقًا لذلك".

ونصت الفقرة الرابعة (4) على أن "ما لم يثبت خلاف ذلك، يعتبر الشخص الذي يقدم طلبًا للحصول على براءة اختراع هو الشخص الذي يحق له بموجب القسم الفرعي (2) أعلاه الحصول على براءة اختراع وشخصين أو أكثر يقدمون هذا الطلب معًا يجب اعتبارهم الأشخاص الذين يحق لهم ذلك".

واستنادا لتلك المادة قدم المدعي طلبة لمكتب براءات الاختراع في المملكة المتحدة، كذلك في المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع ("EPO") ولكن تم رفضهما للطلب تذرعا بان تفسير نص المادة اشترط أن يكون المخترع إنسانا وليس آلة بموجب للمادة 13 (2) (أ) من قانون 1977. كذلك صدر حكما برفض الدعوى من المحكمة المختصة أي بتأييد قرار رفض منح براءة الاختراع للمدعي غير انه استأنف لدى محكمة الاستئناف والتي أيدت الحكم برفض منح براءات الاختراع للمدعى عن ما أنتجته آلة الذكاء الاصطناعي بتاريخ 20 ديسمبر 2023، وعللت حكمها بالرفض على الآتي؛

أولا: إذا كان التقدم التقني الناتج عن الآلات التي تعمل بشكل مستقل والتي تعمل بالذكاء الاصطناعي سيكون أكثر تأثيرا في المستقبل إلا أنه لا يجب أن تكون مؤهلة للحصول على براءة اختراع، لأنه يتعارض مع طبيعة نظام براءات الاختراع الذي ينهض لتحفيز الأفكار الخلاقة من البشر، وهذا لا ستعارض مع الحاجة إلى تحفيز الابتكار التقني وتوفير فرصة وإتاحة التطورات التقنية الجديدة.

ثانيا: نطاق ومعنى كلمة "المخترع" في قانون 1977، حيث أن نطاق ومعنى مصطلح "المخترع" لا يمتد إلى آلة مثل (DABUS) التي صنعت المنتجات والتي يريد المدعي أن ينسب لها الاختراع وهو يتعارض مع المادتين 7 و13 من القانون، بمفردهما وفي سياق القانون ككل، إذ يجب أن يكون المخترع بالمعنى المقصود في قانون 1977 شخصًا طبيعيًا و(DABUS) هو ليس شخصًا على الإطلاق.

احتمالات أخرى من وجهة نظرنا:

1. منح حقوق الملكية الفكرية لكل من **المؤلف الأصلي ومستخدم الشات جي بي تي** بشكل منصف وبمقدار ما تم الاستفادة من المصنف الأصلي، وبرأينا أن ذلك غير منصف ليس لصعوبة تحديد طبيعة النص ومقدار الاقتباس سواء كان بشكل كلي أو جزئي، إنما وباعتقادنا الشخصي والمنطقي إننا نمنح حقوق لمن لا يستحق كون أقصى جهد قام به المستخدم هو توجيه الأسئلة والإشكاليات لبرنامج تشات جي بي تي وهذا ما يشكل إثراء علمي بلا سبب.
2. منح حقوق الملكية الفكرية للمستخدم **بشروط:**

أ. الحفاظ على الحقوق المعنوية للمؤلف الأصلي (والمادية إذا كانت نسبة الاقتباس تزيد عن 20%)،

ب. الإشارة الصريحة والكاملة للمؤلفين الأصليين ومن تم الأخذ والاقتباس والاستنساخ عن مصنفاتهم دون أي زيادة أو تشويه أو تضليل للمحتوى.

ت. الحفاظ على الحقوق المالية للمنتج والمطور.

وبرأينا الشخصي أن هذه الفرضية هي أكثر عدالة وإنصافا من الفرضية التي سبقتها إذا ما تم تطبيق الشروط آنفة الذكر كوننا لا يمكننا منح حق لأحد وسلبها من أخر.

3. منح حق الملكية الفكرية للمستخدم فقط حال تم الإضافة والإبداع على مخرجات الشات جي بي تي، حيث يمكن اعتبار النص الذي تم إنشاؤه أصليًا بما يكفي لحمايته بموجب حقوق الطبع والنشر إذا تم إنشاؤه بمدخلات أو تدخلات بشرية كافية. على سبيل المثال، يمكن اعتبار العمل الناتج فريدًا بدرجة كافية ليحميه قانون حقوق الطبع والنشر إذا استخدم شخص ما الردود كنقطة بداية ثم أضاف محتوى إبداعيًا أو أصليًا مهمًا، مثل التحرير أو إضافة تعليق أو تحليل أو دمجه في عمل أكبر. عادةً ما يمتلك الشخص الذي أضاف المحتوى الإبداعي أو الأصلي الإضافي في هذا السيناريو حقوق الطبع والنشر للمنتج النهائي.

ويمكن القول في ذلك أن عدم قدرة الذكاء الاصطناعي على الاحتفاظ بحقوق الطبع والنشر ينبع من هويته القانونية أو وضعه ككيان غير بشري.[1] في حين أن اتفاقية برن وغيرها من لوائح حقوق النشر الدولية

[1] A Guadamuz, "Artificial Intelligence and Copyright" (World Intellectual Property Office Magazine, October 2017) <https://www.wipo.int/wipo_magazine/en/2017/05/article_0003.html> (last accessed 1 _9_ 2023; listing many jurisdictions requiring human authorship for copyright protection).

لا تتطلب التأليف البشري، فإن العديد من البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، تولي أهمية لوجود الإنسان كمبدع للعمل[1].

الخاتمة

لا شك أن حقوق الملكية الفكرية الرقمية أضحت في خطر داهم لما تتعرض له من اقتباس يضطلع به الخوارزميات التي تقوم بتوليد المحتوى لاسيما (الشات جي بي تي) دون إذن أو تصريح من صاحب الحق الأصيل فيه، الأمر الذي أفرز إشكاليات قانونية عديدة على المستوى الوطني من ناحية وعلى المستوى الدولي من ناحية أخرى، في الحالة التي يتم من خلالها استعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي التوليدي للمصنفات الرقمية المحمية في بيئة الإنترنت، إذ يُعد ذلك انتهاكا لأحكام الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية الجنائية التي حمت المصنفات الأصلية من أي نسخ أو تقليد أو نقل أو استنساخ أو تزييف أو غيرها من وسائل انتهاك لتلك الحقوق.

بناء عليه تنامت مخاوف انتهاك حقوق الملكية الفكرية وبخاصة فيم نعيشه اليوم من عصر رقمي انتشر فيه خوارزميات الذكاء الاصطناعي من كل حدب وصوب، وتطورت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، أنتج عن هذا التطور بروز الذكاء الاصطناعي التوليدي كأحد الأنماط المستحدثة والذي يضطلع بإعادة إنتاج وتوليد المصنفات الرقمية ولعل أصرخ مثال له هو (الشات جي بي تي)، الأمر الذي أثار شكوك كثيرة حول

---

[1] See, eg, Case C-5/08 Infopaq International A/S v Danske Dagblades Forening; Case C-145/10 Eva-Maria Painer v Standard Verlags GmbH and Others (emphasising that a work achieves the originality criterion when it contains a ‘‘intellectual production’’ with the author’s own creative visible touch). Similarly, in the US – shortly after Naruto v. Slater, No. 16-15469 (9th Cir. 2018) – the Compendium of US Copyright Practices was updated to provide that ‘‘the US Copyright Office will register an original work of authorship, provided that the work was created by a human being’’ and ‘‘will refuse to register a claim if it determines that a human being did not create the work.’’ See US Copyright Office, Compendium of US Copyright Office Practices section 306, 3rd edition (as emended 2021). See also the recent rejection of the US Copyright Office to register the copyright of a picture generated by an AI: ‘‘Second Request for Reconsideration for Refusal to Register a Recent Entrance to Paradise’’ (Correspondence ID 1-3ZPC6C3; SR # 1-7100387071), U.S. Copyright Off. Rev. BD. 1–2 (14 February 2022) <https://www.copyright.gov/rulings-filings/review-board/docs/a-recent-entrance-to-paradise.pdf> (last accessed 1_9_ 2023). After receiving the Office’s final rejection, legal action was taken, resulting in a lawsuit against the US Copyright Office. In a very recent development, the US District Court for the District of Columbia ruled on the case. The court’s decision, as seen in Thaler v. Perlmutter, No. 22-1564 (D.D.C. Aug. 18, 2023), declared that AI-created works are ineligible for protection under US copyright law.

المساس بحقوق الملكية الفكرية الرقمية حال النسخ أو الاقتباس دون إذن من صحاب تلك الحقوق، لتدعو إلى التساؤل حول مدى جواز قيام المسؤولية الجنائية الوطنية من ناحية والمسؤولية الدولية من ناحية أخرى عن أي من صور الانتهاك المنصوص عليها سواء في القوانين الوطنية أو المعاهدات الدولية التي اضطلعت بترسيخ الحماية لحقوق الملكية الفكرية.

وتناولت الدراسة قضايا حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التوليدي من المنظور العام حالة (تشات جي بي تي) نموذجا. وعرضنا طرقًا لمعالجة التحديات القانونية في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، بهدف حماية كل من أصحاب الملكية الفكرية مع تسليط الضوء على حقوق الطبع والنشر والمنافسين.

من ثم هذا البحث يمثل دعوة للاستجابة نحو التكيّف مع الذكاء الاصطناعي التوليدي ومستحدثات ما نعيشه من عصر رقمي يتحول إلى عالم خوارزمي يؤثر بلا أدنى شك على حقوق الملكية الفكرية للوصول إلى الحد الأدنى لضمان حماية مصالح مالكي حقوق الملكية الفكرية.

النتائج:

1- الشات جي بي تي (ChatGPT) أحد أنماط تقنية الشات بوت (Chatbot)، وهو نموذج لُغوي تم تدريبه على إنتاج نصوص مكتوبة بدقة عالية من خلال أوامر يتلقاها من المستخدم على هيئة محادثة تفاعلية لحظية ويعتمد في إنتاجه النصّي على كم هائل من البيانات، وقد تكون المصنفات الرقمية المحمية أحد البيانات التي يعتمد عليها في إنتاج محتاه النصي.

2- يشترط لإضفاء الحماية الجنائية على المصنف الرقمي أن يتوافر فيه عنصر الابتكار على اختلاف نوعي محل الحماية بقواعد الملكية الفكرية (حقوق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية والتجارية) ويكون مُصنف حق المؤلف أصيلاً إذا كان مبتكراً، ومُصنف الملكية يمثل إبداعاً إذا ما كان جديداً، فالابتكارية والجدّة هما مناط الحماية بحقوق الملكية الفكرية وبهما تقوم.

3- من الصعب بما كان التفرقة بين المحتوى المحمي وفقًا لقانون الملكية الفكرية والمحتوى غير المحمي الذي يستخدمه الشات دي بي تي في توليد النصوص إذ يتطلب وجود الجريمة أن يتمتع هذا المحتوى بالابتكار والجدة ولا يكون ضمن المحتوى المتنازل عنه صراحة أو ضمناً أو المتاح في البيئة الرقمية للجمهور.

4- لم يواكب المشرع الفلسطيني تطورات حماية حقوق الملكية الفكرية وبخاصة حقوق المؤلف في البيئة الرقمية، والتي يمكن أن نطلق عليها المصنفات الرقمية كتلك المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي أو مواقع شبكة الإنترنت. المشرع المصري لم يذكر مصطلح (المصنفات الرقمية) على وجه الخصوص إلا أن تعبيره عن المصنفات كان مُطلقاً ولم يقيدها بكونها ورقية فقط لذا فهي تشمل كافة المصنفات التقليدية والرقمية.

5- هناك صعوبة بالغة في ملاحقة مسؤولي شركة أوبن أيه أي عن جريمة تقليد المصنفات الرقمية المصرية المحمية، فمبادئ سريان القانون الجنائي المصري والقوانين الجنائية المكملة به لا تكفل وحدها وفي كافة الظروف، ضمان ملاحقة جنائية فعالة في مجال الجرائم الرقمية بصفة عامة وجرائم الشات جي بي تي عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية بصفة خاصة.

6- لا تشمل حقوق الملكية الفكرية المحتوى الرقمي المولد عبر الشات جي بي تي لأنه ليس إنساناً من ناحية ومن ناحية أخرى أن مكنة الابتكار لا تصدق إلى على عمل بشري صِرف من ثم لا يكون إنتاج الذكاء الاصطناعي التوليدي مشمولاً بحماية حقوق المؤلف، فحتى مع مساعدة الشات جي بي تي يكون النشاط الإبداعي للمستخدم ذاته وليس للبرنامج الذي يقتصر دوره على إظهار السمات الإبداعية الخاصة بالمستخدم فقط.

7- الطبيعة القانونية للشات جي بي تي لا تعدو كونها مجرد الأداة، والقانون الجنائي لا يعتد بأدوات أو وسائل الجريمة وإنما بالفعل المجرم ذاته، والباقي يقع عبء المسؤولية إما على مصنع البرنامج أو مستخدمه وتخرج الأداة عن نطاق المسؤولية، وبالتالي يكون إسناد المسؤولية الجنائية إما لمنشئ البرنامج أو مستخدمة بالتالي يستبعد قيام المسؤولية الجنائية للبرنامج ذاته.

التوصيات:

1. ضرورة إنشاء اتفاقيات صريحة لمشاركة البيانات مع موفري البيانات اذ يمكن استخدامها لمعالجة المشكلة المعقدة المتمثلة في استخدام المحتوى المحمي للتدريب على الذكاء الاصطناعي مع ضمان الامتثال لقوانين حقوق الطبع والنشر وحماية حقوق مالكي المحتوى وعدم التعارض بينها، كذلك لتحديد نطاق استخدام البيانات، ووضع القيود، وتحديد الأذونات المطلوبة وترتيب التراخيص اللازمة لاستخدام المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر في عمليات التدريب على الذكاء الاصطناعي.

2. لضمان حماية بيانات التدريب على الذكاء الاصطناعي والتقليل من خطر انتهاك قواعد الملكية ضرورة التفكير في تنفيذ أنواع معينة من برامج المكافآت، مثل تقاسم الإيرادات، لضمان تعويض منشئي المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي على النحو الواجب. بحيث تعتبر هذه الاستراتيجية مهمة لإثبات الاعتراف بالقيمة المتأصلة للمحتوى المحمي بحقوق الملكية الفكرية ولضمان حصول منشئي المحتوى على حصة عادلة من الفوائد الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لأعمالهم.
3. ضرورة وضع تدابير تشريعية وطنية ودولية تسهل تعزيز وتبادل البيانات مع حماية الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي تسهيل استخدام بيانات التدريب على الذكاء الاصطناعي. ينبغي اعتبار بيانات التدريب هذه بمثابة "سلعة تشاركية" عامة لأن إنتاجها يعتمد على الجهود الجماعية وتنتج قيمتها من المشاركة الجماعية للعديد من الأفراد الذين قدموا محتواهم الإبداعي لإنشاء مجموعات بيانات التدريب.
4. توجيه المزيد من الدراسات حول المخاطر المتوقعة بعد التطورات التي شهدتها التطبيقات الذكية كما تطبيق الشات جي بي تي.
5. وضع تدابير تشريعية وطنية ودولية تسهل تعزيز وتبادل البيانات مع حماية الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي تسهيل استخدام بيانات التدريب على الذكاء الاصطناعي.
6. ضمان الوصول العادل والمفتوح إلى بيانات التدريب ونشر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمشاركة واستفادة كافة الأطراف من خلال أن إنشاء بيانات تدريب الذكاء الاصطناعي بجهد جماعي ومشاركة العديد من الأطراف. تأتي قيمة هذه البيانات من المشاركة الجماعية للذين قدموا المحتوى الإبداعي الخاص بهم لإنشاء مجموعات بيانات التدريب، وبالتالي ينبغي اعتبارها موارد مشتركة متاحة للجميع. وينبغي أن يسترشد استخدامها بمبادئ العدالة والشفافية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع القانونية

1- أمين مصطفى محمد: الحماية الجنائية لحقوق الملكية الصناعية في ضوء الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار المطبوعات الجامعية، 2021.

2- جميل عبد الباقي الصغير: المواجهة الجنائية لقرصنة البرامج التلفزيونية المدفوعة، دار النهضة العربية، 2000.

3- خاطر لطفي: موسوعة الملكية الفكرية، دار المطبوعات الجامعية، 2004.

4- عبد الحفيظ بلقاضي: مفهوم حق المؤلف وحدود حمايته جنائيا، دار الأمان، 1997.

5- عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثامن، دار النهضة العربية، 1967م.

6- عصمت عبد المجيد بكر: الحماية القانونية لحق المؤلف، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 2001.

7- علي عبد القادر القهوجي: الحماية الجنائية لبرامج الحاسب، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

8- عمر أبو بكر بن يونس: الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنيت، الأحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية، دار الثقافة العربية للنشر، 2004.

9- فاتن حسين حوى: المواقع الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

10- محمد حسام محمود مصطفى: حقوق الملكية الفكرية، المفاهيم الأساسية، النسر الذهبي للطباعة، 2004م.

11- محمد عبد الظاهر حسين: الاتجاهات الحديثة في حماية برامج الكمبيوتر والمعلوماتية، دار النهضة العربية، 2001.

12- محمد محي الدين عوض: حقوق الملكية الفكرية وأنواعها وحمايتها قانونياً حقوق الملكية الفكرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2004.

13- محمود عبد الرحيم الديب: الحماية القانونية الملكية الفكرية في مجال الحاسب الآلي والإنترنيت، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

14- مختار القاضي: مفهوم حق المؤلف، المكتبة الأنجلو مصرية، 1958.

15- منير وممدوح الجنبيهي: جرائم الإنترنيت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، 2005.

16- نواف كنعان: حق المؤلف، النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1992.

17- يسرية عبد الجليل: الحماية المدنية والجنائية لحق المؤلف، منشأة المعارف، 2005.

ثانيا: الرسائل العلمية (رسائل الماجستير)

1- سائد ضرار محمد ديب: أثر انضمام فلسطين لاتفاقية التريبس على قانون امتيازات الاختراعات والرسوم رقم (22) لسنة 1953، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2017.

2- طه عيساني: الاعتداء على المصنفات الرقمية وآليات حمايتها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013.

ثالثا: المجلات والمنشورات والمقالات

1. إيهاب سمعان: قراءة في قوانين الملكية الفكرية في فلسطين، معهد الحقوق وبالتعاون مع كلية الحقوق والإدارة العامة، 2010، على الرابط التالي، بتاريخ دخول 21-8-2023؛ https://shorturl.at/ivxHR

2. رانيا أبو الخير: شات جي بي تِي والملكية الفكرية: إشكاليات وحلول، مجلة السياسة الدولية، متوفرة على الموقع التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/18516.aspx تاريخ الزيارة 3/ 9/ 2023

3. عبد الحميد عبد الله الهنداوي: إمكانية استخدام تكنولوجيا الشات بوت كأداة لتطوير إدارة العلاقة الإلكترونية، دراسة تطبيقية على عملاء البنوك التجارية في مدينة المنصورة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، 2020.

4. فاطمة حسن عبد الحسيني، محمد سلمان محمود: المسؤولية الجنائية للاعتداء على المصنفات المكتوبة، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، على الرابط التالي؛ بتاريخ دخول 25-8-2023: https://www.iasj.net/iasj/download/950d06001ef77ce2

5. كلود كولومبيه: المبادئ الأساسية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في العالم (دراسة في قانون المقارن)، مترجمة باللغة العربية، منظمة اليونسكو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1995.

6. محمد أحمد عيسى: حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في ظل القانون الدولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، م28، ع7، 2020.

7. محمد أحمد: كل ما تحتاج معرفته عن ChatGPT: معلومات عن ChatGPT، مقال منشور على الرابط التالي؛ بتاريخ دخول 24-8-2023: https://shorturl.at/hEIW0
8. محمود سلامة الشريف: الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف، العدد 3، المجلد 2، 2021.
9. منير زهران: تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية، مجلة المحاماة المصرية، العدد الأول، 2001م.
10. ياسر محمد حسن المحامي: ماهية الملكية الفكرية والمنظمات الدولية التي تدير الملكية الفكرية، مجلة المحاماة، العدد (2)، 2001م.

خامسا: المراجع الأجنبية

1- Brennan, T, Oliver, WL; The emergence of machine learning techniques in criminology. Criminology & Public Policy, Vol.12, I.3, 2013

2- Brigitte Lasry & Hael Kobayashi, Human Decisions Thoughts On AI, The united nations educational, Scientific and cultural organization, NETEXPLO, 2018

3- Chung, M., Ko, E., Joung, H.J., & Kim, S.J. Chatbot e-service and customer satisfaction regarding luxury brands. Journal of Business Research, Vol.117, 2020,

4- Darius Zumstein1 and Sophie Hundertmark, CHATBOTS – AN INTERACTIVE TECHNOLOGY FOR PERSONALIZED COMMUNICATION, TRANSACTIONS

AND SERVICES, IADIS International Journal on WWW/Internet, Vol. 15, No. 1, 2017,

5- Elaine Rich and Kevin Knight; Artificial Intelligence, McGraw Hill companies Inc. (2006)

6- Jacques Bughin, Eric Hazan, Artifical Intelligence the Next Digital Frontier? Mckinsey Global Institute, Mckinsey & Company, Discussion paper, June, 2017

7- Jiangang Hao, Tin Kam Ho; Machine Learning Made Easy: A Review of Scikit-learn Package in Python Programming Language, Vol.44, I.3, June 2019

8- Lambert, et al., "Illustrating Reinforcement Learning from Human Feedback (RLHF)", Hugging Face Blog, 2022

9- Lucchi, N. (2023). ChatGPT: A Case Study on Copyright Challenges for Generative Artificial Intelligence Systems. European Journal of Risk Regulation,2023.

10- Mark A. Lemley and Bryan Casey; Fair Learning, TLR - Texas Law Review, VOLUME 99 - ISSUE 4, 2021,

11- Netanel, N; Making Sense of Fair Use. UCLA: School of Law, Lewis & Clark Law Review, Vol. 15, 2011,

12- Okuda, T., & Shoda, S. . AI-based chatbot service for financial industry. Fujitsu Scientific and Technical Journal, 54(2), 2018, 4e8

13- Osonde A. Osoba, William Welser Tv, An intelligence in Our Image the Risks of Bias and Errors in Artificial Intelligence, Rand Corporation, Santa Monice, Calif, 2017